الفصل الرابع

النقود والمصارف والمالية العامة

Money, Banks and Public Finance

بعد دراستك لهذا الفصل يكون بأستطاعتك:

١- معرفة المفاهيم الواردة في الفصل ومنها (النقود، المصارف، المالية العامة).

٢- فهم وظائف النقود ومراحل تطورها.

٣- إدراك اهداف المصارف العامة.

٤- الاطلاع على أنواع المصارف العامة.

٥- فهم مفهوم الموازنة العامة.

٦- تمييز مبادئ الموازنة العامة.

٧- إدراك أهمية الإيرادات العامة للمؤسسات الاقتصادية.

Generated by CamScanner from intsig.com

النقودMoney

مما لاشك فيه أن النقود تمثل أهم الاختراعات البشرية، فلولاها لما أمكن تحقيق هذا التقدم الهائل في عمليات المتاجرة المحلية والدولية، وبالتالي السماح بالتطور الصناعي الهائل في مناطق الإنتاج للسلع والخدمات، ونقلها إلى مناطق الاستهلاك عن طريق مبادلتها بالنقود، ولو نظرنا إلى حياتنا اليوم، لوجدنا بأن النقود تؤدي دوراً أساسياً في كل زوايا الحياة وكل عملياتنا اليومية، فلو أردنا الحصول على سلعة أو منتوج معين، فإننا يجب أن ندفع قيمته على شكل نقود، ولو أردنا الحصول على خدمة معينة كالنقل أو الرعاية الصحية أو الترفيه، فإننا أيضاً سندفع قيمتها عن طريق النقود، وعليه فقد أصبحت النقود وسيلة التبادل الأساسية في المجتمعات المختلفة، وبدونها فأن الحياة ستكون شبة معطلة.

أولاً: تعريف النقود وخصائصها

١ـ تعريف النقود

تختلف وجهات النظر الاقتصادية بخصوص مفهوم النقود من مدرسة إلى أخرى، ولكن على العموم يمكن تعريف النقود بأنها:

الشيء الذي يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم مقياساً للقيمة ومستودعاً لها

٢ـ خصائص النقود

أـ القبول العام من الجمهور باعتبارها أداة لتبادل السلع والخدمات في السوق.

بـ قدرتها على ترجمة قيمة السلع والخدمات إلى قيمة نقدية.

جـ سهولة خزنها وإعادة استخدامها لاحقاً.

دـ تميزها بسهولة الحمل وعدم القابلية للتلف بسهولة، فضلاً عن قابلية تجزئتها ومبادلتها.

Generated by CamScanner from intsig.com

ثانياً: وظائف النقود

هناك عدد من الوظائف الأساسية للنقود التي تتمثل بما يلي:

١- وسيلة للتبادل:

أي أن النقود تستخدم أساساً لإجراء المبادلات التجارية المختلفة، فيتم تسديد قيمة السلع التي نشتريها والخدمات التي نحصل عليها بواسطة النقود.

٢- مقياس للقيمة:

يمكن استخدام النقود كمقياس مقبول للقيمة من خلال معرفة الأسعار النسبية لكل سلعة أو خدمة عن طريق مقارنتها بقيمة النقود التي تمثل سعرها أي أن النقود ستمثل وحدة الحساب السهلة والواضحة لقياس قيمة السلع والخدمات المختلفة.

٣- مخزن للقيمة:

ينظر البعض للنقود باعتبارها مخزناً للقيمة والثروة، أي أنه يمكن الاحتفاظ بالنقود وخزنها الآن لغرض استخدامها في المستقبل للحصول على السلع والخدمات المطلوبة.

ثالثاً: مراحل تطور النقود:

لم تظهر النقود بصورتها الحالية بصورة مفاجئة أو على شكل دفعة واحدة، وإنما تطورت على مراحل عبر التاريخ لتصل إلى ما وصلت إليه على شكلها الحالي، ويمكن تقسيم مراحل تطور النقود إلى خمس مراحل أساسية كما يلي:

١- مرحلة المقايضة

قبل أن يخترع الإنسان النقود كانت عملية الحصول على السلع (الغذائية والحيوانية على الخصوص)، تتم بطريقة المقايضة والتي تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى، إذ يتم مبادلة القمح مثلاً بوزن معين بالمواشي والألبسة أو تقديمه كأجور للعمل.

Generated by CamScanner from intsig.com

٢- مرحلة النقود السلعية

مع تطور النظام الاقتصادي وتوسعه وازدياد الحاجة إلى السلع المنتجة والمواد من مجتمعات أخرى، ونتيجة تعثر نظام المقايضة ظهرت إلى الوجود ما يمكن أن يطلق عليها بالنقود السلعية، وهي مجموعة من السلع ذات الاستخدام العام والمفيد لكل قطاعات المجتمع، بحيث يمكن استخدامها كوسيلة لمبادلة كل أنواع السلع والخدمات الأخرى، فأصبح الصوف والقمح وبعض المعادن تستخدم بشكل واسع، بعدها السلع الأكثر رواجاً في المجتمعات الزراعية.

٣- مرحلة المعادن النفيسة

رافقت استخدام السلع كوسيط للتبادل العديد من المشاكل من بينها عجزها عن مسايرة تطور الحياة البشرية التي تعددت مجتمعاتها، وكانت كلها في حاجة إلى سلعة معينة تلقى قبولاً عاماً، لاستخدامها كوسيط في تسهيل عملية المبادلة، فقد اهتدى الإنسان إلى المعادن النفيسة من ذهب وفضة ونحاس، التي أصبح استخدامها كوسيط للتبادل يحظى بالقبول، وانتشر التعامل بها حقبةً من الزمن في شكل سبائك وقطع مسكوكة، وكان التعامل يتم على أساس الوزن، إذ يتم شراء السلع المختلفة بأوزان مختلفة من كل معدن، تبعاً لقيمة ذلك المعدن وندرته، إلا أن هذه النقود عانت أيضاً من بعض العيوب، مثل ندرة المعادن وإمكانية غش نوعيتها واختلاف أوزانها.

٤- مرحلة النقود المعدنية المسكوكة

نظراً للتطور الكبير الذي شهدته المجتمعات وظهور السلطات العامة، فقد بدأ تدخل هذه السلطات في عمليات البيع والشراء ودفع النقود، ومن أجل الحفاظ على سلامة المجتمعات والقضاء على عمليات الغش والتلاعب، لجأت هذه السلطات إلى عملية سك المعادن بأوزان محددة ونوعيات محددة وختمها بأختام خاصة لضمان استخدامها بصورة آمنه من قبل الجميع، وبذلك ظهرت النقود المعدنية المسكوكة من ذهب وفضة ونحاس، بطريقة قابلة للعد والتبادل بصورة أفضل، لقابليتها على الحمل والحفظ والخزن بسهولة.

Generated by CamScanner from intsig.com

٥ـ النقود الورقية

استمرت النقود المعدنية المسكوكة فترة طويلة من الزمن باعتبارها الوسيلة الأفضل للتبادل والقيام بالعمليات التجارية الضخمة، إلا أنه ومع التوسع الكبير في عمليات الإنتاج والمتاجرة وظهور الصفقات التجارية الكبيرة والتجارة الدولية وللحاجة الكبيرة إلى حجم أكبر من النقود المعدنية النادرة فقد لجأ بعض التجار إلى إصدار صكوك الدين المضمونة بالمعادن النفيسة، وذلك من خلال قيام بعض التجار الكبار بإقراض المحتاجين إلى نقود وكتابة صكوك ضمان تثبت قيمة الدين وتاريخ إعادته ومعلومات أخرى ولتوسع هذه العمليات أصبح بالإمكان التداول ببعض أنواع هذه الصكوك المضمونة من قبل التجار حيث يتحول الدين من طرف إلى طرف أخر من خلال هذه الصكوك التي مثلت الصورة الأولى للنقود الورقية المعروفة حالياً، وبمرور الوقت ومع تطور الدول والمجتمعات بدأت عمليات الإصدار النقدي الواسع للنقود الورقية، التي تمثل صكوكاً واسعة الانتشار مضمونه من قبل الحكومات، وتمثل قيمتها قيمة محددة من الذهب عادة وهي النقود المتعارف عليها حالياً.

يولد جميع الناس احراراً متساوين في الكرامة
والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم ان
يعامل بعضهم بعضاً بروح الأخاء
الأعلان العالمي لحقوق الانسان المادة(١)

Generated by CamScanner from intsig.com

المصارف Banks

تمثل المصارف أحد أهم المؤسسات المالية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في تجميع المدخرات وإعادة توزيعها وتوظيفها بكفاءة وفاعلية في مشاريع إنتاجية واستهلاكية مختلفة، مما يزيد من فرص التوظيف الكفء للأموال وزيادة مستويات التشغيل بصورة عامة، وقد شهدت هذه المؤسسات تطوراً كبيراً في عملها وأنواعها، إذ أصبحت سمة تميز المجتمعات المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً، لهذا لابد من توضيح مفهوم المصارف وأبرز وظائفها وأهدافها وأنواعها ونشاطاتها.

أولاً: مفهوم المصارف ونشأتها

التعريف:

مؤسسة تتوسط ما بين الإفراد والمؤسسات، تقوم بتجميع الادخارات النقدية الفائضة عن الحاجة مقابل عائد سنوي محدد (الفائدة)، لتقوم لاحقاً بإقراضها إلى الأفراد أو الشركات بسعر فائدة أعلى.

وبذلك فأن المصارف تمثل مؤسسات وسيطة بين من يملك أموالاً زائدة عن حاجاته، وبين من يحتاج إلى أموال لتغطية حاجاته المختلفة، وهي تقوم بذلك مقابل الحصول على عمولات محددة، والمتمثلة بالفرق بين الفائدة الممنوحة، والعائد المعطى من قبل الحاصل على المال.

لقد نشأت المصارف في بداية الأمر بشكل بسيط جداً، من خلال عمل المرابين الذين كانوا يقرضون الأموال لمن يحتاج لقاء أرباح معينة، ونتيجة للحاجة إلى أموال أكبر بدأوا بقبول الإيداعات من التجار، الذين يمتلكون أموالاً فائضة لقاء منحهم فوائداً محددة، وذلك في نهاية القرون الوسطى تقريباً، وفي ايطاليا على وجه الخصوص، ومنذ ذلك التاريخ مرت المصارف بتطورات هائلة لتصل إلى ما هي عليه الآن، من مؤسسات مالية ضخمة تصل موجوداتها إلى مليارات الدولارات.

Generated by CamScanner from intsig.com

ثالثاً: أهداف المصارف

تعمل المصارف على تحقيق أهداف متعددة أبرزها الآتي:

١- الأهداف العامة:

وهي الأهداف التي يسعى الى تحقيقها الجهاز المصرفي في الدولة، باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في كل بلد، والذي يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وزيادة فرص التوظيف الكفء للأموال، وزيادة فرص العمل من خلال ذلك.

٢- تعظيم الإرباح:

وهو الهدف الأساسي لمنظمات الأعمال، إذ تعمل على تعظيم مستويات الإرباح ما أمكن، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ظل المنافسة الشديدة في الأسواق.

٣- الاحتفاظ بالسيولة:

وتعني السيولة قدرة المصرف على الاستمرار بالإيفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين والأطراف المختلفة في الوقت المحدد، إذ يحتفظ المصرف بمستويات من السيولة يحددها البنك المركزي كان تكون (٧٠ ٪) من الوديعة، وهذه تتغير تبعاً للسياسات الاقتصادية المعتمدة، فإذا كانت الوجهة الاقتصادية توسعية فأن البنك يخفض حجم الاحتياطي القانوني وهذا يعطي مرونة للمصارف بالتمتع بحجم سيولة أكثر، وعلى العكس إذا كانت السياسات ذات طابع انكماشي فأن الاحتياطي القانوني سيتم رفعه إلى مستويات أعلى، مما يقلل من مرونة المصارف.

٤- الأمان:

ونعني به ضمان الحفاظ على أموال المودعين، والتي تقدم على شكل قروض لأصحاب المشاريع، والتأكد من أمكانية سدادها وعدم الاستثمار في مشاريع ذات مستويات مخاطرة مرتفعة، وكما هو الحال مع السيولة فأن الأمان يعد قيداً على المصرف أكثر من كونه هدفاً بحد ذاته.

Generated by CamScanner from intsig.com

وعليه يحاول المصرف تحقيق التوازن المطلوب بين المتطلبات التي يفرضها النظام المصرفي المعمول به في البلد والذي يشرف عليه ويراقبه البنك المركزي، وبين متطلبات الصيرفة الخاصة التي تتضمن تقديم الخدمات المالية مقابل عائد.

ثالثا: وظائف المصرف

تقوم المصارف بمجموعة من النشاطات المالية لغرض تحقيق أهدافها، والتي يمكن توضيحها بالآتي:

١- قبول الودائع:

أن النشاط الأساس الذي يميز المؤسسات المصرفية عن غيرها، هو قبول الودائع من الجمهور، **والوديعة:** هي **(المبلغ المصرح به في أي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأدية عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين).**

٢- منح القروض:

يمثل منح القروض النشاط الأساس للمصرف، من ناحية تقديم الأموال لمن يحتاج إليها، والقرض هو (مبلغ من المال يمنح من قبل المصرف للأفراد والمؤسسات لتمويل نشاط اقتصادي أو استهلاكي محدد، ولمدة زمنية محددة مقابل فائدة محددة، على أن يلتزم المقترض بسداد كافة مبلغ القرض مع الفائدة بالتواريخ المحددة لها). وتنقسم القروض حسب مدتها الزمنية إلى:

أ- قروض قصيرة الأجل: وأمدها سنة فاقل وتكون أسعار الفائدة عليها منخفضة.

ب- قروض متوسطة الأجل: وأمدها خمسة سنوات وفائدتها متوسطة

ج- قروض طويلة الأجل: وهي القروض التي يتطلب سدادها مدة زمنية أكثر من خمسة سنوات، وعادة ما تكون أسعار الفائدة عليها مرتفعة.

٣- الاستثمار:

تلجأ المصارف إلى الاستثمار لتوظيف السيولة الفائضة لديها، وفي أغلب الأحيان يتم الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في الأسواق المالية، إذ يمكن بيعها بسرعة وسهولة لتلبية حاجات السيولة لنشاطاته المختلفة،

Generated by CamScanner from intsig.com

على أن لا يتم الاستثمار في مشاريع ذات مستويات مخاطرة مرتفعة (احتمال تحقق الخسائر).

٤- الخدمات المالية:

تقدم المصارف مجموعة من الخدمات المالية لزبائنها، مقابل الحصول على عمولات قليلة نسبياً، لغرض جذب الزبائن والحفاظ عليهم ومن أهمها:

أ- فتح الاعتمادات المستندية لأغراض التجارة.وهي المستندات المطلوبة لتغطية استيراد البضائع والسلع من الخارج أو تصديرها، وتمثل متطلبات قانونية وإجرائية تشترطها حكومة بلد التصدير أو بلد الاستيراد أو بلد العبور.

ب- منح خطابات الضمان، وهو تعهد من جانب البنك لصالح المستفيد، يتم بموجبه ضمان سداد المستحقات من دون أي تأخير عند استلام طلب السداد المتوافق عليه بين جهة التصدير وجهة التوريد.

ت- إدارة مدفوعات الزبائن مثل تسديد قوائم الأجور والفواتير المختلفة.

رابعاً: أنواع المصارف

على الرغم من أن معظم المصارف تقوم بنفس النشاطات ولديها الأهداف نفسها تقريباً،إلا أن هناك العديد من أنواع المصارف، التي تتباين نشاطاتها لأسباب متعددة، ومن أهم أنواع المصارف الآتي:

١- البنوك المركزية:

وهي البنوك المسؤولة عن عملية الإصدار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان وإدارة السياسة النقدية للدولة. ويسمى البنك المركزي ببنك البنوك أو بنك الحكومة، وهو أعلى سلطة نقدية في الدولة، وهو المسؤول الوحيد عن عملية إصدار النقود، ويمثل الملجأ الأخير للمصارف في الدولة للحصول على السيولة عند الحاجة، إن البنك المركزي يمثل قمة الهرم في الجهاز المصرفي لأي دولة، وذلك للوظائف الأساسية والهامة التي يقوم بها، والتي يمكن توضيحها بالآتي:

Generated by CamScanner from intsig.com

أ- إصدار العملات:

البنك المركزي وفقاً للقانون هو المسؤول الوحيد عن إصدار العملات بفئاتها المختلفة، وهو الذي يحدد حجم هذا الإصدار تبعاً لمحددات الاقتصاد الوطني وحاجة البلد ومتطلبات التنمية.

ب- بنك الحكومة:

يعتبر البنك المركزي بنكاً للحكومة فهو يحتفظ بحساباتها المالية وإدارة الدين العام، كما يمكن للبنك المركزي أن يقبل الودائع الحكومية ويصرف صكوكها، وإن يقدم لها القروض قصيرة الأجل وغيرها من النشاطات النقدية الحكومية.

جـ بنك البنوك:

يمثل البنك المركزي بنكاً للبنوك كونه المسؤول عن الآتي:

- تحديد الاحتياطي القانوني والاحتفاظ به: يفرض البنك المركزي على المصارف المختلفة الاحتفاظ بنسبة من الودائع على شكل احتياطي قانوني غير قابل للاستخدام من قبل المصرف، ويتم الاحتفاظ به لدى البنك المركزي لمواجهة حالات السحب من الودائع، ويقوم البنك المركزي بتحديد هذه النسبة التي تختلف من بلد لآخر، حسب الظروف الاقتصادية والسياسية لكل بلد.
- إن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للمصارف للحصول على السيولة: قد تواجه المصارف في بعض الأحيان مشاكل تتعلق بسيولتها المالية لوقت محدد، أي عدم قدرتها على الوفاء بسد متطلبات عمليات السحب الواسعة، والتي غالباً ما تحدث في أوقات تردي الظروف الاقتصادية أو الأزمات، لذلك تلجأ المصارف إلى البنك المركزي للاقتراض من الاحتياطي القانوني أو من أموال البنك، لمدة محددة لتغطية متطلباتها، ثم تقوم بإعادتها إلى البنك المركزي. وعليه فأن البنك المركزي هو الضامن النهائي لأموال المودعين.

٢- المصارف التجارية:

وهي المصارف التي تركز على منح القروض قصيرة الأجل عادة لأغراض التعاملات التجارية (الاستيراد والتصدير)، وهذه العمليات بطبيعتها لا تحتاج

Generated by CamScanner from intsig.com

إلى مدد زمنية طويلة، وإنما غالباً ما تتم خلال فترة أسابيع أو أشهر، وتعد المصارف التجارية المصارف الأكثر انتشاراً في العالم، بسبب توسع النشاط التجاري في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي الكبير.

٣- المصارف المتخصصة:

وهي مجموعة كبيرة من المصارف التي تركز على قطاع معين أو نشاط معين، وتعمل لأغراض تشجيع التنمية الاقتصادية في الدول النامية والناشئة، ومن الأمثلة على ذلك المصارف الزراعية والمصارف الصناعية والمصارف العقارية، حيث تعمل كل مجموعة على تمويل القطاع المحدد وتحصر نشاطاتها ضمن هذا القطاع.

٤- المصارف الشاملة:

نظراً للتطورات الكبيرة في عمل المصارف لجأت أغلبها إلى ممارسة ما أصبح يطلق علية بنشاطات الصيرفة الشاملة، وهي مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية والمصرفية، التي تقدمها المصارف لكل أنواع الزبائن وبمختلف الأوقات، فكل ما يريده أو يتوقعه الزبون سيحصل عليه ولكن مقابل عمولة معينة.

٥- المصارف الإسلامية:

وهي المصارف التي لا تتعامل بالفائدة باعتبارها ربا محرم وفقاً للشريعة الإسلامية، وتحصر كل تعاملاتها ضمن الإطار الشرعي الإسلامي الذي يقوم على مبدأ (الغنم بالغرم)، أي أن كل ربح قد يقابل بخسارة ولا وجود لأرباح مضمونة بنسبة معينة من رأس المال.

٦- المصارف الالكترونية:

نظراً للتطور الهائل في تقنيات الاتصالات والانترنيت، فقد عملت أغلب المصارف على تقديم خدماتها عبر شبكات الاتصالات الدولية، وبصورة متزايدة من تقديم الطلبات الخاصة بالقروض مثلاً، والاطلاع على حسابات الزبائن إلى الدفع الإلكتروني، إذ أصبح من السهل الآن السحب من رصيد الودائع أو صرف القروض عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني المتعددة ومن كل أنحاء العالم.

Generated by CamScanner from intsig.com

المالية العامة Public Finance

أولاً: مفهوم المالية العامة:

يمكن تعريف المالية العامة بأنها:

(العلم الذي يدرس النشاطات المالية الحكومية المتعلقة بتحديد حجم الأموال المطلوب إنفاقها لإشباع الحاجات العامة، وكيفية الحصول عليها وأنفاقها بكفاءة وفاعلية).

وعلية فأن المالية العامة تتعلق بالآتي:

١- النشاطات المالية الحكومية:

وتتمثل بعمليات تحصيل الأموال من مصادرها المختلفة وإعادة إنفاقها في المجالات المخصصة لها.

٢- الحاجات العامة:

هي الحاجات المتعلقة بالمجتمع ككل وليس بفرد واحد أو مجموعة صغيرة فقط من الأفراد، من مثل (الحاجات الأمنية والصحية والتعليمية وغيرها).

ثانياً: الموازنة العامة Public Budget

١- مفهوم الموازنة العامة

يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها:

تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة زمنية لاحقة، عادة ما تكون سنة واحدة، وتحتاج إلى الإقرار من الجهة المخولة في الدولة لتصبح قابلة للتنفيذ.

وتعد الموازنة العامة واحدة من أهم الوثائق الحكومية لأنها تعكس سياسات الحكومة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، ويرتبط إعداد

Generated by CamScanner from intsig.com

الموازنة بعدة مجالات علمية متخصصة كالاقتصاد والإدارة المالية والمالية العامة والتخطيط والقانون والمحاسبة، فضلاً عن المجالات السياسة، وعادة ما تصدر الموازنة بقانون خاص يسمى قانون الموازنة العامة للدولة.

٢- مبادئ الموازنة العامة

هناك مجموعة من المبادئ التي تم الاتفاق عليها ما بين الكتاب والباحثين، والتي يجب أن تتصف بها الموازنة العامة للدولة لكي تؤدي الغرض المطلوب منها، وسوف نستعرض هنا هذه المبادئ باختصار:

أ- سنوية الموازنة:

عادة ما يتم إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس فترة سنة واحدة، ولكن هذا لا يمنع من إمكانية إعداد الموازنة العامة لفترات أقل من سنة واحدة،أو لأكثر من سنة واحدة، كما في الخطط الخمسية والخطط طويلة الأجل.

ب- شمول الموازنة:

أي أن الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع إيرادات الحكومة ونفقاتها، فلا يتم أي صرف للحكومة خارج الموازنة العامة، ولا يتحقق أي إيراد لها إلا ويدرج ضمن الموازنة. ويتطلب ذلك الإفصاح والشفافية من قبل الأجهزة الحكومية.

جـ شيوع الموازنة:

أي أن لا يخصص إيراد معين لخدمة معينة أو لنشاط بالذات، إذ تكون الإيرادات في جانب والمصروفات في جانب آخر.

د- وحدة الموازنة:

أي أن تكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على كافة النفقات وكافة الإيرادات، وهذا لا يعني عدم إمكانية وجود موازنات متعددة ضمن الدولة الواحدة، إلا أنه يعني بالضرورة وجود موازنة واحدة تجمع كل الموازنات المتعددة أن وجدت.

هـ شفافية الموازنة:

أي أن تتسم الموازنة بالوضوح الكافي الذي يمكن من فهم محتوياتها، سواء

Generated by CamScanner from intsig.com

بالنسبة لممثلي الشعب أو للقائمين بتنفيذها أو غيرهم من المهتمين بدراستها.

و- دقة الموازنة:

أي أن تتسم تقديرات الموارد والاستخدامات بالدقة الكبيرة والواقعية في كافة المجالات.

ز- مرونة الموازنة:

أي السهولة في تنفيذها ومراعاة مواجهة كافة الاحتمالات خلال السنة المالية وإمكانية مواجهة الظروف الطارئة، من خلال السماح بمناقلة التخصيصات بين أبواب الصرف المختلفة.

حـ- توازن الموازنة:

ويعني أن الأساس هو أن تكون نفقات الحكومة مساوية تماماً لإيراداتها، إلا أنه من الصعب جداً الالتزام بهذا المبدأ، إذ أنه غالباً ما يكون هناك أما عجز في الموازنة ناتج عن زيادة النفقات على الإيرادات أو فائض ناتج عن زيادة الإيرادات على النفقات.

٣- الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العامة

يمكن توضيح الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العامة بالجدول الآتي:

المجال	الموازنة العامة	الميزانية العمومية
التحقق	أرقام تقديرية	أرقام فعلية
الفترة	لفترة مستقبلية	لفترة ماضية
الغرض	تعد لأغراض تخطيطية	تعد لأغراض رقابية

Generated by CamScanner from intsig.com

٤- عناصر الموازنة العامة

لكل موازنة عنصرين أساسيين هما:

أ- الإيرادات العامة

ب- النفقات العامة

- والفرق بينهما هو **الفائض المالي**، والذي يتحقق عندما تكون الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة أو **العجز المالي**، والذي يتحقق في الحالة المعاكسة أي عندما تكون الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وسوف نستعرض في الفقرات اللاحقة هذين العنصرين بشيء من التفصيل.

٥- أهداف الموازنة

يستلزم عند أعداد الموازنة تحقيق الأهداف الآتية:

أ- تقليل أو سد العجز في الموازنة، إن تستهدف الموازنة خفض مستويات العجز فيها أو القضاء عليه، وعدم التفكير في أحداث عجز جديد، لأن هذا العجز أما يمول بالاقتراض الداخلي أو الخارجي.

ب- تشجيع الصناعات المحلية وتكوين البنية الأساسية للهيكل الاقتصادي، وهنا تركز الموازنة على إنعاش الصناعات المحلية والسعي لتقوية الهيكل الاقتصادي وتعديل الاختلال الحاصل فيه.

ت- زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع ككل، إن تستهدف الموازنة التوسع في الخدمات العامة لرفع رفاهية السكان.

ث- ضبط وترشيد الإنفاق العام، من أولويات الموازنة هو ضبط الأنفاق العام وترشيده بصورة فعلية فيما يخص الحاجات العامة للسكان.

ج- تخفيض آثار التضخم، إن لا تؤدي الموازنة إلى زيادة في عرض النقد يكون من نتائجها رفع معدلات التضخم في الاقتصاد.

ح- تنمية موارد الدولة الذاتية، وفي هذا يتم الاهتمام بتمويل المشروعات التي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتنمية الإيرادات الحكومية.

خ- تحديد أنواع البرامج والخدمات ذات الأولوية، يتم التركيز على المشروعات التي تخدم أكثر عدد من السكان وتتسم بالديمومة.

Generated by CamScanner from intsig.com

١- تعريف الإيرادات العامة

كافة الأموال التي تقوم الحكومة أو أحد هيئاتها بتحصيلها من مصادرها المختلفة لأغراض تخصيصها للإنفاق العام.

٢- مصادر الإيرادات العامة

هناك العديد من المصادر التي يمكن للحكومة أن تحصل من خلالها على الإيرادات العامة، ويمكن تحديد أهم هذه المصادر كما يلي:

أ- **عائدات ممتلكات الدولة (الدومين):** هي عبارة عن عوائد الأموال المنقولة والعقارية التي تملكها الدولة ملكية عامة، وتقوم بتأجيرها إلى الأفراد والمؤسسات مثل الأراضي سواء أكانت أراضي زراعية أو غير ذلك، أو الأبنية والساحات ... الخ.

ب- **الضرائب والرسوم:**

هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من ضرائب مفروضة على جهات محددة، مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات إلى جانب الرسوم المفروضة على مجموعة من النشاطات الاقتصادية، مثل رسوم الطابع والضرائب الجمركية وغيرها، وفي بعض الدول تفرض الرسوم على استخدام الطرق السريعة والجسور الهامة أو زيارة الحدائق والمتاحف العامة وغيرها، ويكون الهدف من ذلك الرغبة في تنظيم استعمال الأفراد لها بجانب ما تشكله من مصدر للايرادات وحماية المنتجات المحلية

ت- **الموارد الطبيعية والتعدين:**

تتمثل بما تحصل عليه الحكومة من موارد مالية من المصادر الطبيعية ذات الملكية العامة، ومن أهمها النفط والغاز والمعادن الثمينة كالذهب والفضة والنحاس وغيرها من الموارد كالفحم الحجري، وفي العراق تأتي معظم الإيرادات العامة من أنتاج وبيع النفط، وبهذا فهو مصدر التمويل الرئيس للموازنة العامة للدولة.

Generated by CamScanner from intsig.com

٣- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

تهدف السياسة الاقتصادية إلى استخدام الإيرادات العامة لتحقيق أغراض عدة منها:

أ- غرض اجتماعي- توزيعي:

والذي يتمثل بالأخذ من دخول الأغنياء، وتوجيهها إلى مشروعات تخدم الفقراء، وهنا يتم إعادة توزيع الدخل القومي لصالح تحقيق شيء من العدالة.

ب- غرض اقتصادي:

ويهدف إلى تمويل مشروعات تخدم الاقتصاد القومي كمشروعات البنى التحتية، أو إقامة مشروعات لا يقدم القطاع الخاص على القيام بها، أما لارتفاع المخاطرة فيها أو لعدم قدرته على تمويلها.

ت- غرض نقدي:

ويتمثل بخفض القدرة الشرائية المتاحة للأفراد، أي خفض الطلب الكلي بغية كبح التوجهات التضخمية والمحافظة على قيمة النقود.

رابعاً: النفقات العامة Public Expenditure

تعريف النفقات العامة:

هي كافة المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بأنفاقها بهدف إشباع الحاجات العامة.

١- مجالات الأنفاق العام

تختلف مجالات الأنفاق في مختلف الدول تبعاً لفلسفة النظام الاقتصادي فيها، فالبلدان التي تنتهج النموذج الرأسمالي والتي يشكل القطاع الخاص فيها القطاع الرئيس، يقوم هذا القطاع بالكثير من المشروعات على أساس الحصول على عوائد نتيجة استخدامها من مثل المدارس – المستشفيات – محطات الكهرباء - الجامعات، فيما لا يقوم بمشروعات أخرى من مثل الطرق والجسور ومشروعات الصرف الصحي وغيرها، وفي العراق وبسبب من طبيعة الاقتصاد العراقي (اقتصاد ريعي- اقتصاد يعتمد على ريع النفط) وحيد الجانب، ويعتمد على النفط

Generated by CamScanner from intsig.com

كمصدر لتمويل كل الأنشطة الحياتية للمجتمع، فأن أغلب المشروعات تقوم بها مؤسسات الدولة ومنها:

أ- الأنفاق على البنى التحتية في الاقتصاد والتي تشكل أهمية كبيرة للمجتمع من مثل:

- **الطرق والجسور**
- **المدارس ورياض الأطفال**
- **محطات الكهرباء**
- **السكك الحديدية**
- **الموانئ**
- **المطارات**

ب- الإنفاق على القضاء والمحاكم والسجون

ت- الإنفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ث- الإنفاق على الصحة (المستشفيات والمراكز الصحية)

ج- الإنفاق على الأمن والدفاع.

ح- الإنفاق على التأمينات الاجتماعية (دور العجزة وكبار السن - دور الأيتام – الأرامل - المعوقين).

خ- الإنفاق على حماية البيئة

٢- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

يشكل الأنفاق العام أهمية كبيرة في الاقتصادات المعاصرة، سواء أكانت متقدمة أم نامية، وتختلف كفاءة استخدام الأنفاق العام تبعاً للوجهة التي يذهب إليها هذا الأنفاق، بجانب كفاءة نظم الرقابة والمحاسبة، إلا أن لا مفر من استخدامه حتى في ظل الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، نتيجة وجود وظائف للدولة لا بد أن تقوم بها، لهذا تطال أثاره مجالات عدة وهي:

أ- الدخل القومي

في ظروف التقلبات الاقتصادية تظهر أهمية الأنفاق الحكومي، والذي يضطلع

Generated by CamScanner from intsig.com

بتحريك الاقتصاد وتنشيطه، ففي الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة وانتشرت لتضرب اقتصادات أوربا الغربية بقوة، لم يكن ممكناً الخروج منها إلا بتدخل الدولة عبر الأنفاق الحكومي، لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، فالأنفاق هنا يعني إيجاد دخول للأفراد، وهو ما يدفعهم لشراء السلع والخدمات من الأسواق، مما يحفز المعامل والمنشآت إلى طلب عناصر الإنتاج.

ب- الاستخدام (التشغيل)

يساعد الأنفاق العام على توفير فرص عمل جديدة، مما يرفع من مستوى الاستخدام في الاقتصاد تبعاً لحجم هذا الأنفاق، إذ أن هذا الأنفاق سوف يترتب عليه تشغيل الأفراد بصورة مباشرة، كما في سياسات الإشغال العامة، أو بصورة غير مباشرة عن طريق الطلب الحكومي على بعض سلع وخدمات القطاع الخاص، وهو ما يترتب عليه زيادة الطلب على عناصر الإنتاج فيزداد استخدامها.

ج- الإنتاج

من أولى مهام الدولة هو الأنفاق على توفير الاستقرار والأمن وسيادة القانون، وهذه العوامل جميعها توفر بيئة داعمة للمنتجين على زيادة الإنتاج والقيام بالاستثمارات، ومن دون ذلك لا يمكن لأصحاب المشروعات الاطمئنان على سلامة ملكيتهم الخاصة.

لكل شخص الحق في التعلم، ويجب ان يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وإن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وإن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى اساس الكفاءة

الأعلان العالمي لحقوق الانسان المادة(١:٢٦)

Generated by CamScanner from intsig.com

الأنشطة

١- كنت في سفرة مع مجموعة من الأصدقاء، وكان عمار قد عرض موضوعاً جرى الحديث عنه بين أفراد أسرته، وهو امتلاكهم مبلغاً يُقدر بـ(٢٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار، فأراد والده إيداعه في المصرف، بينما كان رأي والدته الاحتفاظ بالمبلغ المذكور في المنزل وعدم وضعه في المصرف، أراد منك عمار رأيك بهذا الموضوع، كيف ستجيبه؟

٢- عندما كنت تجلس أمام التلفاز شاهدت تقريراً عن الموازنة العامة يتم مناقشته في أروقة مجلس النواب العراقي، وكانت أحد عقبات أقرار تلك الموازنة عدم ورود الميزانية العامة للسنة الماضية، فسألك أحد أفراد أسرتك، ما هو الفرق بين الموازنة والميزانية، بماذا ستجيبه؟

٣- سمع والدك في أحد المصارف التجارية التي يودع أمواله بها، أن هناك تعليمات جديدة من البنك المركزي بخصوص حجم الإيداع، وكان يعتقد أن ليس هنالك فرقاً بين المصرف والبنك المركزي، كيف تجيبه؟

٤- قدم مقترحات لتعديل اعتمادية الموازنة العامة للدولة العراقية من عوائد النفط إلى مجالات أخرى غير نفطية، وبما يجعل وضع الموازنة بحالة أفضل؟

٥- اعتمدت الحكومة في برنامجها الاقتصادي تقديم قروض إلى القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الصناعي، ما هي الصناعات التي تقترحها أن تتوجه إليها القروض؟

Generated by CamScanner from intsig.com

أسئلة للمراجعة

س١ : صحح العبارات الآتية:

أ- لا تؤدي النفقات العامة إلى موجات تضخمية.

ب- لا يتضمن الأنفاق العام الاستثمار في البنى التحتية.

جـ- لا تحتفظ المصارف بمستويات محددة من السيولة لمواجهة سحوبات الأفراد.

د- تستوفي المصارف التجارية شأنها شأن المصارف الإسلامية فائدة عن معاملاتها.

س٢ : لماذا يسمى البنك المركزي بنك البنوك؟

س٣ : ما هي الأغراض التي تستهدفها الإيرادات العامة؟

س٤ : هناك مبادئ عدة يجب أن تتسم بها الموازنة العامة؟

Generated by CamScanner from intsig.com